السياسة الإسلامية
بين مبادئ الإسلام
ومتطلبات العلمانية في تركيا

ياسين أكتاي

عضو المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث

المكتبة للاستشارات

ww

المنارة للاستشارات

ww

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إذا كان من الضروري تشخيص السياسة الإسلامية في تركيا على أنها سلوك إسلامي، فلا بد من تقسيم جذورها إلى قسمين اثنين: الأول ما قبل إعلان الجمهورية. والثاني ما بعد ذلك. إن السياسة الإسلامية في العهد العثماني كانت تعبر عن سياسة الدولة بشكل مباشر، فتصورات وبرامج جميع الحركات الناشطة في تلك الفترة كانت عبارة عن أفكار وقيم تخضع للرقابة الإسلامية. وبما أن الدولة كانت تعني الإسلام في الوقت نفسه فإن جميع الجهود التي كانت تهدف إلى تطوير الدولة كانت تستهم أيضا في تطوير الإسلام؛ لهذا السبب فإن السياسة الإسلامية في العهد العثماني تعكس سياسة أو أفكار الدولة الرسمية، حتى إنه كان يتم في هذا الإطار تشريع الخطوات الرامية إلى التطوير وذلك لضمان تقدم الدولة الإسلامية.

بينما قامت الدولة في عهد الجمهورية بالابتعاد عن الالتزامات السياسية، وذلك بعد إنهاء الخلافة الإسلامية واتخاذ العلمانية كفكر ونظام للدولة. وبعد خروج الإسلام من كونه دين الدولة أصبح فقط قيمة تخص المواطن إضافة إلى أنه تم النظر إليه على أنه مصدر محتمل لتشكيلات وبنى بديلة للدولة؛ ولهذا السبب كان يتم النظر إلى جميع المراجع ذات العلاقة بالإسلام داخل السياسة على أنها مناهضة للأنظمة اللادينية، وكان يتم الدفع بها إلى خارج حدود السياسة المشروعة بتهمة "الرجعية"، ولم يتبقّ تقريبا أي مساحة للسياسة الإسلامية في مراحل الجمهورية الأولى تحت تلك الظروف.

المنارة للاستشارات
ww

وكان للتجليات الإسلامية ظهور في المراحل اللاحقة على شكل حركات شعبية هذه المرة وليس كأفكار رسمية تمثل الدولة كما كان عليه الحال في العهد العثماني. إلا أنه ومع ذلك فإن محتوى ما كان يتم الإشارة إليه من قبل هذه الحركات الإسلامية كان يختلف كثيرا عن الخطابات التي كانت تتم في أغلب مناطق العالم الإسلامي، فنادرا ما كانت هذه السياسات الإسلامية المختلفة تطالب بتغيير تام للسياسة، وإنما كانت تطالب بوصول أناس متدينين إلى مستوى تنظيمي عال بالإضافة إلى مطالبتها بتوسيع الحريات. ولكي يتم فهم السبب وراء هذه الحالة يجب فهم التطور الذي شهدته تركيا، وكذلك فهم طبيعة مجال السياسة الذي خاضه الإسلاميون في تركيا.

١ ـ علمنة تركيا

إذا كان مدلول السياسة هو إدارة الدولة فيجب أولا الإشارة إلى أنه لا يوجد أي أرضية شرعية تتيح للسياسة الاستناد أو الرجوع إلى الدين في تركيا حيث يحظر على الدولة أو أي حزب أو حتى على البنية الاجتماعية الاستناد إلى الدين، كما أنه من الاستحالة إدخال أي حزب أي شيئ من هذا القبيل إلى برنامجه، إضافة إلى ذلك فإنه إذا وجدت مجرد أي إيماءات تهدف إلى ذلك فإنها تكون سببا كافيا لإغلاق الحزب.

إن أول 9 بنود من الدستور التركي يمنع مجرد "عرضها للتعديل" منعا باتا حيث إن إدخال موضوع تعديل أو تغيير هذه البنود والتي تتحدث أيضا عن العلمانية إلى برنامج أي حزب سياسي كفيل بإنهاء مشروعية ذلك الحزب. لقد تم إدخال العلمانية إلى الدستور التركي عام 1928م حيث تم قبل ذلك إلغاء الخلافة (أو الإنقلاب على المجلس التركي) وبدأت بذلك مرحلة علمنة تركيا. ونتيجة للتغييرات أو الإصلاحات التي أجريت في فترة وجيزة تم إغلاق مؤسسات التعليم

المنارة للاستشارات
ww

الدينية، وتم من خلال "ثورة الملابس" إجبار الرجال على إقتناء القبعة وتم كذلك إبدال الأحرف العربية بالأحرف اللاتينية من خلال "ثورة الأحرف". تمت كل هذه الإصلاحات بهدف إنشاء مجتمع علماني.

تم الاستمرار بتحديث الدولة التركية بتأثر كبير بالغرب. إن نقيض الغربية هو الشرقية. بدأت تركيا بمحاولات التحررمن شرقيتها وذلك لكي يكون بإمكانها أن تصبح غربية، لكنها كانت كلما هربت من شرقيتها تتذكرها وبالتالي تصبح شرقية أكثر. إن استمرار العلمانية كان أكثر المواضيع حساسية لدى النظام التركي على مدى ما يزيد عن ثمانين عاما،وذلك لأن العلمانية بالنسبة لتركيا كانت عبارة عن مشروع اتجاه نحو الغرب أكثر منه مشروعا إداريا مهمته تسيير أمور الدولة التي تحكم مجموعات ذات أفكار مختلفة.

وبما أن إلغاء الخلافة وكذلك الإلغاء التدريجي لمؤسسات التعليم الدينية كان جزء من هذا البرنامج، فقد أدى بطبيعة الحال إلى تصفية الإسلاميين الذين ينظر لهم على أنهم مصدر قلق للسياسة في تركيا. وبسبب عدم رؤية الشعب المسلم لتركيبة تعكس البنيته التنظيمية للإسلام فقد تم التقليص من أهميته في عيونهم إلى أن تم اعتباره مجرد ثقافة حياة يومية تؤدى بصورة غير كاملة. ومع ذلك فإن مستوى الثقافة هذا أدى إلى ظهور حاجة ماسة وسريعة للعلماء، وذلك لغرض تلبية الاحتياجات اليومية للمسلمين.

ومع اقتراب عام 1950 وصل الناس إلى مرحلة افتقروا فيها إلى معلومات الدين الأساسية التي تمكنهم من دفن موتاهم طبقا للتعاليم الدينية وذلك بسبب الافتقاد لمؤسسات التعليم الدينية. وكنتيجة للقوانين القومية التي صدرت آنذاك أصبح الأذان يقرأ بالتركية، وكذلك أصبح القرآن الكريم أيضا يطبع ويقرأ بالأحرف اللاتينية وذلك بسبب منع استخدام الأحرف العربية منعا باتا.

المنارة للاستشارات

وقد اقتصرت في تلك الفترة السياسة التي كان يقوم بها الشعب باسم الإسلام على طلب توسيع نطاق حرية الدين وحرية التعبير لديهم في ظل مستوى الأحزاب السياسية الموجودة. وبعد مجيئ الحزب الديمقراطي إلى الحكم عام 1950م سمح بإعادة قراءة الآذان باللغة العربية، وتمركزت المطالب التي كانت تقدم باسم السياسة الإسلامية آنذاك على موضوع التعليم الديني. في الواقع فإنه من خلال طريقة السياسة الإسلامية هذه تم افيها لتركيز على توسيع حريات الشعب المسلم أكثر من عرض الإسلام على أنه اختيار سياسي.

كذلك فإن النظام السياسي في تركيا لم يسمح منذ ذلك الوقت وإلى الآن للسياسة الإسلامية بالذهاب إلى أكثر من ذلك. وفي المقابل، فإن التكتلات التي اتجهت إلى النضال من أجل توسيع الحريات الدينية بدأت منذ بداية السبعينات بمعايشة تحول كبير، تمثل في نشوء نظر إلى الإسلام على أنه عبارة عن رؤية على مستوى هوية فلوكلورية بسيطة. وكان لهذا التحول أيضا علاقة بالتطورات الواقعة بالعالم آنذاك. إن كلا من تحميل الإسلام واجب القيام بالتصدي للشيوعية، وكذلك التطورات العالمية آنذاك كان لها أن تخرج رؤية الهوية الإسلامية إلى أبعد من مجرد طلب للحريات. وكذلك فإن كلا من واقع إسرائيل ومن ثم إحتلال الإتحاد السوفييتي لإفغانستان والانقلاب الذي حدث في إيران أدى إلى تخطي السياسة الإسلامية في تركيا إلى العلاقة الدولية ونقلها من الحدود القومية إلى حدود الأمة.

٢ ـ تأسيس الأحزاب الإسلامية

مع أن السياسة الإسلامية أيضا في تلك الفترة لم تتلفظ بأي مطالب تدعو إلى استناد النظام إلى القواعد الدينية بشكل تام إلا أنها اتجهت إلى أن تطور نفسها لتكون مثالا لإديولوجية أو أفكارا لحركة اجتماعية شبابية. كان لهذا الحلم أو

المنارة للاستشارات
ww

"اليوطوبيا" أثر نفسي على السياسة. ومن ذلك أنه كان حزب النظام القومي يوحي بنظام جديد من خلال اسمه ويعلن ضمنا اسم "اليوطوبيا" الحلم. ولهذا السبب تم إغلاق هذا الحزب والذي أسسه نجم الدين أربكان عام 1971 وذلك بدعوى أنه يهدد النظام العلماني. ومن ثم أسس حزب السلامة القومية والذي كادت تصريحاته وبرنامجه أن تكون مطابقة للمبادئ التي تبناها حزب النظام القومي بالرغم من بعض التعديلات الضئيلة التي تم إضافتها على برنامجه.

ولعله من باب الغرابة أن بدأ هذا الحزب العمل بإيجاد حلفاء له من داخل الجيش العلماني بهدف إضعاف الحزب اليميني المتمركز، وقد بالقيام بواجبه على أتم وجه على مدار 9 سنوات. ولكنه ومع قيامه بهذا الواجب قام صياغة هويته الإسلامية لضمان الحصول على أرضية تصلبة. وقد تركزت الاهتمامات الملموسة لحزب السلامة القومي سواء أكان في الحكومة أو في المعارضة على كل من تشجيع فتح مدارس الأئمة والخطباء الإسلامية، والعمل على ضمان نشأة الفئات المتدينة في مؤسسات الدولة التعليمية، إضافة إلى العمل على بدء حملة صناعية مستقلة تضمن لتركيا مكانة قوية في ظل موازين القوى العالمية.

وقدكانت استقلالية تركيا في مجال الصناعات الثقيلة هي لب السياسة الإسلامية بالنسبة لأربكان، إذ أن تركيا كانت تبتعد عن الإسلام بسبب عدم استقلاليتها، كما أنها كلما كانت مستقلة أكثر كلما سنحت لها الفرصة لإيجاد هويتها أكثر. بعد إعادة فتح مدارس الأئمة والخطباء مع نهاية عقد الخمسينات، وكنتيجة لتلبية مطالب التكتلات المتدينة من قبل أحزاب الوسط واليمين استمر عدد هذه المدارس بالازدياد إلى عام 1969م، ومن ثم وكنتيجة للضغوطات التي مارسها حزب السلامة القومي وما خلفه من أحزاب وصل عدد هذه المدارس أخيرا إلى 350. كانت مسيرة القدس الشعبية في مدينة قونيا في شهر سبتمبر عام

المنارة للاستشارات
ww

1980م بمثابة عرض للقوى للشباب الإسلامي الناشئ حديثا. كانت ترمز هذه المسيرة والتجمع الشعبي إلى أن الإسلام التركي ذا علاقة بما يحدث وراء الحدود، وكانت ستسجل كأحد أسباب الانقلاب الذي حدث بعد ستة أيام تقريبا.

شكل انقلاب الثمانين نقطة تحول بالنسبة للسياسة الإسلامية في تركيا، حيث وجد مساحة واسعة للانتشار كحركة فكرية شبابية بديلة للحركة اليسارية التي تم سحقها آنذاك. كان أيضا حزب الرفاه والذي حل محل حزب السلامة القومية بمثابة طريق للسياسة الإسلامية بتركيزه على مطالبه بشأن التعليم الديني والحريات الأخرى. في هذه الأثناء قام حزب الوطن الأم بقيادة تورجوت أوزال آنذاك باستخدام أسلوب أكثر فعالية للاستجابة إلى مثل هذه المطالب، نتيجة لسياساته التحررية أو الليبرالية والتي تدعم الحريات ليس فقط للإسلاميين فحسب بل أيضا لجميع الأفكار السياسية وجد الإسلاميون مساحة أوسع للتعبير، حيث تم إلغاء البند رقم 163 الذي يحد من حرية التعبير للسياسة الإسلامية وكذلك البنود رقم 141 و142 التي تحد من حرية التعبير لدى السياسة اليسارية من قانون العقوبات وذلك عام 1991.

لقد فتحت هذه الخطوات وإن كان على مستوى المجتمع المدني وليس على مستوى الأحزاب السياسية فتحت المجال أمام الاتحادات والجمعيات الإسلامية للإدلاء بآرائها، وممارسة معارضة تستند إلى أسس إسلامية. وقد قام حزب الرفاه آنذاك بمعالجة مبادرة سياسية من خلال مفهوم "النظام العادل" الذي قام بتطويره، وقد تضمنت هذه المبادرة نظاما دستوريا يرضي الإسلاميين ويضم بداخله أكبر عدد منهم.

المنارة للاستشارات

لقد كان استمداد هذا النموذج السياسي الاقتصادي من اتفاقية العيش والدفاع المشترك التي كانت بين الرسول عليه الصلاة والسلام وبين المسيحيين والنصارى في المدينة المنورة، أي من وثيقة المدينة. إن الترجمة العصرية لهذا هو إمكانية تعايش أصحاب المعتقدات والثقافات المختلفة سويا دون اعتداء أي من كلا الطرفين على الآخر، وكذلك اعترافه وقبوله بحقوقه وفوارقه. كان هذا أيضا من ناحية أخرى بمثابة إقتراح علماني راديكالي، كان راديكاليا، لأنه لا يوجد في العالم الحديث أي نموذج علماني يعترف بحكم ذاتي لأي ثقافة أخرى. علما بأنه كان قد طبق في مشروع وثيقة المدينة وكذلك في العهد العثماني وما سبقه من حضارات إسلامية أخرى. إضافة إلى ذلك فإن هذا المشروع على حاله كان يؤكد بأنه يذهب إلى ما وراء آفاق التطلع إلى العلمانية الغربية أو تعدد الثقافات. في الواقع فإن هذا المشروع وإن أوضح بأن الشعب إما أنه كله مسلم أو كله غير مسلم فإنه كان يجيب التساؤل حول كيفية إمكانية وجود سياسة إسلامية في حالة عدم الرغبة بوجود إدارة إسلامية.

لم يمس مشروع "النظام العادل" علمانية النظام، بينما كان ينادي بكل قوة بتوسيع الحريات التي ترضي الإسلاميين ليس من أجلهم فحسب بل من أجل الآخرين أيضا. كان عبارة عن نداء ليس إلى نظام مرجعيته الإسلام بل إلى نظام أكثر علمانية يتحقق باشتراك غير المسلمين فيه. كان أيضا لهذا المشروع بعد آخر وهو البعد الاقتصادي.

إن التأكيد على مفهوم العدالة كان يحمل إيماءات إسلامية بشكل غير مباشر. كانت جميع الاقتراحات تذكر بنظام اقتصادي يلائم الشريعة الإسلامية، وبذلك كان يتم مراقبة عدم تعارضه مع القوانين العلمانية. إن الأعوام التي كان يحظى فيها المشروع بشعبية هي أعوام التسعينات أي أعوام ما بعد الحرب الباردة. كانت

المنارة للاستشارات

أقطاب اليسار في تركيا إما أن تم تصفيتها أو أصبحت في وضع لا تستطيع فيه أن تعد بالأمل، علما بأنه لم تنتهي بعد مشاكل تركيا المتعلقة بالظلم، والفقر، والاستغلالية والبناء غير الشرعي.

تقبلت هذه الفئات مفهوم العدالة بشكل كبير، وبدأ حزب الرفاه الأقوى على حمل السياسة الاسلامية بتوسيع قاعدته ابتداءا من الطبقة الفقيرة. قامت البلديات الغارقة في الفساد باختبار حزب الرفاه، وكانت بلدية إستانبول تدار من قبل حزب يساري، وإضافة إلى وجود أكبر مشكلة مياه ونفايات في تاريخ إستانبول كانت تهتز بفضائح الفساد المتفشي فيها. تم في هذه الفترة انتخاب طيب إيردوغان كرئيس لبلدية إستانبول وقام بفترة وجيزة بحل جميع مشاكل استانبول العاجلة، تم سد حاجة إستانبول من المياه.

٣ ـ الأحزاب الإسلامية في مركز السلطة العلمانية

كان هذا النجاح العملي بمثابة دفعة قوية للحزب في الانتخابات العامة، وأصبح الحزب الأول في تركيا بعد فوزه في الانتخابات التي أجريت عام1995م، وبعد عام واحد وكشريك في أكبر ئتلاف حكومي أصبح أربكان رئيسا للوزراء. وفي أول ستة أشهر أظهر إدارة جيدة حيث كانت المؤشرات الإقتصادية تتحسن بصورة كبيرة بإستمرار. إلا أن استخدام الخطابات الإسلامية غير المراقبة داخل الحزب أدت خلال فترة وجيزة إلى إزدياد الشبهات حول نيته الحقيقية، وتم في 28 شباط فبراير الكشف عن برنامج شديد سيطبق ضده من قبل مجلس الأمن القومي. كان لهذا البرنامج أن يطلب منه إنكار كل ما قام بالدفاع عنه إلى الآن. تخبط الحزب نتيجة لهذا التناقض واضطر إلى الاستقالة خلال ستة أشهر. تم رفع دعوى على الحزب وتم إغلاقه بسبب آرائه المناهضة للعلمانية. وبالتالي تم الإعلان عن مفهوم "النظام العادل" بأنه مشروع ديني غير شرعي على الرغم من

المنارة للاستشارات
ww

عدم القيام بأي تلفظ ديني مباشر. وتم بذلك الحد من حرية الحركة السياسية المشروعة.

وتباعا تم إغلاق حزب الفضيلة الذي تم تأسيسه فيما بعد وذلك بسبب قيامه بترشيح امرأة محجبة كعضوة في المجلس، والسماح بانتخابها. وكان هذا بمثابة نقل مسألة قانون الحجاب المستمرة منذ 1986م إلى مرحلة جديدة أخرى، وبالتالي تم اعتبار مجرد الدفاع عن الحجاب تقريبا سبب لإغلاق أي حزب. تم بعد إبعاد حزب الرفاه عن الحكم مباشرة تمّ إغلاق الأقسام الوسطى من ثانوية الأئمة والخطباء، ولم يتم قبول خريجي ثانوية الأئمة والخطباء في الجامعات. وكان هذا يعني الإغلاق الفعلي لما يقارب لتسعين بالمئة من هذه الثانويات.

بعد إغلاق حزب الفضيلة الذي تم تأسيسه بعد الرفاه عام 2001م أدت الخلافات المتفشية أصلا منذ فترة داخل الحزب إلى إنشقاق داخلي وأسس أعضاء حزب الفضيلة حزبين منفصلين. الأول هو حزب السعادة الذي استمرت إدارته الفعلية من قبل نجم الدين أربكان الممنوع من ممارسة السياسة، والحزب الآخر هو حزب العدالة والتنمية بإدارة رئيس الوزراء الحالي أوردغان، وفي حين أن حزب السعادة استمر في اتباع نفس نهج الأحزاب السابقة فإن حزب العدالة والتنمية أعلن بأنه حزب غير إسلامي وأنه يعبر عن رؤية جديدة، وكان السبب حسب تصريحاته هو أن وجود حزب إسلامي في مجتمع يشكل المسلمون نسبة تسعة وتسعين بالمائة منه سيلحق ضررا بالإسلام، وأيضا قد يؤدي إلى خطورة النظر إلى من لا يصوت للحزب وكأنه ليس خارج الحزب فحسب وإنما خارج الإسلام أيضا. وفي الواقع فإنه بإعلانه بأنه حزب ليس إسلاميا لهذه الأسباب يعني تحميل مسؤلية الإسلام للأحزاب الأخرى، حيث إنه يتم النظر إلى خطاب يحمي الإسلام بهذا الشكل على أنه خطاب إسلامي، إضافة إلى أنه ليس من الممكن

المنارة للاستشارات

أصلا الإعلان عن أنه حزب إسلامي بشكل رسمي وصريح، إن هذه التصريحات وإن كانت غير ضرورية فإن من الممكن أن يكون لها مغزى وظيفي.

أعلن حزب العدالة والتنمية عن هويته بأنه حزب محافظ ديمقراطي وبإتخاذ الإدارة الجيدة أساسا له، إلا أنه مهما صرح بأنه حزب غير إسلامي يبقى اللاعبون على الساحة السياسية ينتظرون منه سياسة إسلامية، إلا أن السياسة الإسلامية هنا تقتصر على مطالب زيادة التعليم الإسلامي وحرية الحجاب. في حين كانت الشريحة الإسلامية سترضى بهذا القدر من السياسة الإسلامية فإن الشرائح الأخرى كانت ترى بأن هذا القدر كفيل بتهديد النظام والإتيان بالشريعة الإسلامية. ويقوم حزب العدالة والتنمية بتأجيل هذه المواضيع باستمرار وذلك بهدف طمأنة المعارضة وعدم إحداث توتر داخل النظام. في الواقع فإنه كلما أقدم على التحدث بموضوع لم يرد تأجيله واجه معارضة قوية من قبل الرأي العام واضطر إلى التراجع.

من جهة أخرى يتبع حزب العدالة والتنمية سياسة داعمة للاتحاد الأوروبي بدل موقف المعارضة لأوروبا الذي تبناه الخطاب السياسي الإسلامي على مدى فترات زمنية طويلة، حيث إنه يتم بذلك العمل على إخراج أوروبا من كونها ناديا أوروبيا، وكذلك الطلب بأن تلعب تركيا من خلال ذلك دورا هاما في مجال الحريات والديمقراطية وزيادة المستوى المعيشي.

تعتبر سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه الإتحاد الأوروبي كتجربة له حيث إن تقدمه نحو الاتحاد الأوروبي سيكسبه شرعية وأيضا مساحة مناورة سياسية بشأن المواضيع الأخرى، باتباعه سياسة مختلفه عن التي تم إتباعها إلى الآن اتجاه الإتحاد الأوروبي تم الكشف عن مدى معارضة القوى التي ظهرت إلى الآن في تركيا على أنها مؤيدة لأوروبا وللاتحاد الأوروبي. وفي نفس الوقت تم الكشف

المنارة للاستشارات
ww

عن أن الاتحاد الأوروبي لا يرحب بتركيا كثيرا وخصوصا بعد قيامه بتلبية مطالب الاتحاد. وربما يكون هذا بمثابة منظور ورؤية هامة قام حزب العدالة والتنمية باكتسابها لمصلحة المسلمين على المدى البعيد بالرغم من عدم التمكن من مشاهدة أداء إدارة إسلامية.

إنه وكما وضحنا آنفا فإن السياسة ليست عبارة عن إدارة دولة فحسب وإنما تغيير ظرف ما والتدخل في سير الأمورو عندما يتم إدراك إمكانية لعب الدور المنوط بها، إنه من الممكن تحديد الشرط الأساسي دائما للسياسة الإسلامية على أنه الاهتمام بماذا فعل أكثر من الاهتمام بماذا حصل. من هذا المنطلق فإنه وبدون شك من الممكن ممارسة السياسة الإسلامية تحت نظام علماني، ولكن. إن السياسة التي تعتني بوحدة المسلمين وبسعادة الإسلام أو المسلمين أو بشكل أوسع بسعادة البشرية هي سياسة إسلامية وهي ممكنة في أي مكان.

إن الحركة الإسلامية اليوم استطاعت أن يصبح لها وضع مركزي، وهي لا تمثل فقط من قبل الطبقة السفلى، بل انتشرت بين جميع طبقات المجتمع، وتميزت بأسلوب حياة خاص يحوي رجال الأعمال المتدينين والمثقفين وكذلك البيروقراطيين. بالطبع فإنه ومع هذا التوسع قد اختلفت المفاهيم الإسلامية، مع عدم إمكانية وجود سلطة دينية مركزية تضم جميع هذه الفئات الطبقية، فإن حزب العدالة والتنمية يستطيع تمثيل مصالح جزء واسع منهم داخل النظام وكذلك دمجهم داخله. وبالرغم من عدم بلورة النظام ليصبح بإمكانه التسامح مع هذه الفروق فإن حزب العدالة والتنمية يقوم بتأمين دمج الفئات الإسلامية داخل النظام، وبالتالي فإنه تم توظيف السياسة لتقتصر على تمثيل مصالح التكتلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بدلا من النضال بالنيابة عن إدارة إسلامية قد يتم تأسيسها في المستقبل.

المنارة للاستشارات

المراجع

- Akdoğan, Yalçın (2004) *AK Parti ve Muhafazakâr Demokrasi,* İstanbul: ALFA.

- Aktay, Yasin (2001) Karizma, Popüler Kültür ve Faşizm, *Tezkire*, sayı: 22

- Aktay, Yasin (2003) İslamcılıktaki Muhafazakâr Bakiye, *Modern Türkiye'de Siyasi Düşünce: Muhafazakârlık,* 5. Cilt, editör: Ahmet Çiğdem, İstanbul: İletişim Yayınları

- Aktay, Yasin (2004) İslâmcılığın Mümkün ve Meşru Dili Olarak Muhafazakârlık, *Karizma Dergisi,* sayı

- Çiğdem, Ahmet, ed., (2003) *Modern Türkiye'de Siyasi Düşünce: Muhafazakârlık,* 5. Cilt, İstanbul: İletişim Yayınları.

- Ete, Hatem (2003) Modernleşme ve Muhafazakârlık Kıskacında Türkiye'de İslamcılığın Gelişimi, *tezkire*, sayı 33.

- Fedayi, Cemal (2004) AKP'nin Siyasal Kimliği Üzerine: Kimlik Arkadan Gelsin, *Muhafazakâr Düşünce Dergisi*, sayı 1.

- Göle, Nilüfer (1991), *Modern Mahrem,* İstanbul: Metis Yayınları.

- Kösebalaban, Hasan (2004) AKP ve Muhafazakâr Kimlik: Eleştirel Bir Yaklaşım,

- *New Advent Catholic Newsletter,* "Christian Democracy", www.newadvent.org giriş tarihi 29 Eylül 2004.

- Mardin, Şerif (1973/85/90) Center-Periphery: A Key To Turkish Politics, *Daedalus*, Winter, 1973. Bu yazı daha sonra aynı başlıkla, Political Participation int Turkey'in içinde (Boğaziçi yayımları, İstanbul, 1975); sonra da Şeniz Gören'in Türkçe'ye çevirisiyle *Dün ve Bugün Felsefe* dizisinde (İstanbul: BSF Yayınları, 1985) Türk Siyasasını Açıklayabilecek bir Anahtar: Merkez-Çevre İlişkileri başlığı altında yayımlandı. Yazı, en son Şerif Mardin'in İletişim Yayınlarında çıkan, *Tüm Eserleri: Makaleler* serisinin birincisi olan *Türkiye'de Toplum ve Siyaset* isimli kitabında yayımlandı (1990).

- Özipek, Bekir Berat (2004) *Muhafazakârlık: Akıl, Toplum, Siyaset,* Ankara: Liberte Yayınları.

- Sarıbay, Ali Yaşar (2004) Global Toplumda Din ve Türkiye, İstanbul: Everest.

- Subaşı, Necdet (2005) AKP'nin Muğlâk Söylemi: Tahliye ve Takviye Sarkacında Siyasal İslam, *tezkire*, sayı: 41.

المنارة للاستشارات

- Uyanık, Mevlüt (2004) Bir Sosyal ve Siyasal Kimlik Tartışması: Muhafazakâr Demokrat mı, Müslüman Demokrat mı? *Muhafazakâr Düşünce Dergisi*, sayı 1.

- Vergin, Nur (1985) Toplumsal Değişme ve Dinsellikte Artış, *Toplum ve Bilim,* sayı: 29/30.

- Yavuz, M. Hakan (2003) *Islamic Political Identity in Turkey,* New York: Oxford University Press

- Yılmaz, Nuh (2003) *Modern Türkiye'de Siyasi Düşünce: İslâmcılık,* 6. Cilt, Editör: Yasin Aktay, İstanbul: İletişim Yayınları.

- يالتشين, أكدوغان (2004) *AK Parti ve Muhafazakâr Demokrasi,* إستانبول: ALFA.

- أكتاي, ياسين(2001) Karizma, Popüler Kültür ve Faşizm, *Tezkire*, العدد: 22

- أكتاي, ياسين (2003) İslamcılıktaki Muhafazakâr Bakiye, *Modern Türkiye'de Siyasi Düşünce: Muhafazakârlık,* 5. المجلد, المحرر: أحمد تشيغدام, إستانبول: İletişim نشر

- أكتاي, ياسين (2004) İslâmcılığın Mümkün ve Meşru Dili Olarak Muhafazakârlık, مجلة كاريزما, sayı

- تشيغدام, أحمد, ed., (2003) *Modern Türkiye'de Siyasi Düşünce: Muhafazakârlık,* 5. إستانبول, المجلد رقم: İletişim نشر.

- إيتي, حاتم (2003) Modernleşme ve Muhafazakârlık Kıskacında Türkiye'de İslamcılığın Gelişimi, *tezkire*, العدد 33.

- فيدايي, جمال (2004) AKP'nin Siyasal Kimliği Üzerine: Kimlik Arkadan Gelsin, مجلة العدد الأول, الأفكار المحافظة.

- نيلوفير, جوليه (1991), *Modern Mahrem,* إستانبول: Metis نشر.

- حسن, كوسي بالابان (2004) AKP ve Muhafazakâr Kimlik: Eleştirel Bir Yaklaşım,

- 29 سبتمبر 2004. تاريخ الدخول *New Advent Catholic Newsletter,* "Christian Democracy", www.newadvent.org

- شريف, ماردين (1973/85/90) Center-Periphery: A Key To Turkish Politics, *Daedalus*, Winter, 1973. هذا الصيف

- تم النشر فيما بعد تحت نفس العنوان (منشورات بوغازيتشي) إستانبول, 1975) ومن ثم بترجمة شيريز جوران

- *Dün ve Bugün Felsefe* dizisinde (إستانبول: BSF منشورات, 1985) Türk Siyasasını Açıklayabilecek bir Anahtar: Merkez-Çevre İlişkileri تم نشره تحت عنوان Yazı,

وفي النهاية تم نشره في كتاب المجتمع والسياسة في تركيا لشريف مردين منشورات إيلاتيشيم (1990)

المنارة للاستشارات

ww

- بكر بيرات, أوزييك (2004) *Muhafazakârlık: Akıl, Toplum, Siyaset,* أنقرة: منشورات ليبارتي.

- علي ياشار, ساريباي (2004) Global Toplumda Din ve Türkiye, إستانبول: Everest.

- نجدت, سوباشي (2005) خطاب حزب العدالة والتنمية في موغلا: Tahliye ve Takviye Sarkacında Siyasal İslam, *tezkire*, 41.

- مولود, أويانيك (2004) Bir Sosyal ve Siyasal Kimlik Tartışması: Muhafazakâr Demokrat mı, Müslüman Demokrat mı? مجلة الأفكار المحافظة, العدد الأول.

- نور, فيرجين (1985) Toplumsal Değişme ve Dinsellikte Artış, *Toplum ve Bilim,* : العدد رقم 29/30.

- م. حاكان, يافوز (2003) *Islamic Political Identity in Turkey,* New York: Oxford University Press

- نوح, يلماز (2003) *Modern Türkiye'de Siyasi Düşünce: İslâmcılık,* 6. Cilt, Editör: ياسين أكتاي, إستانبول: İletişim منشورات

المنارة للاستشارات

ww